

استعمال آليات حوكمة الشركات للحد من إدارة الأرباح في ظل نظرية الوكالة

المستخلص

يسعى البحث الى بيان دور حوكمة الشركات من الحد من إدارة الأرباح في ظل نظرية الوكالة من خلال استخدام آليات الحوكمة سواء كانت داخلية أو خارجية، حيث تسعى العديد من ادارات الشركات استغلال الصلاحيات الممنوحة لها لإظهار جوانب ايجابية عن إدارة تلك الشركات والظهور امام المالكين الجيد من خلال التلاعب بالأرباح بسبب اختيار سياسات مالية ومحاسبية معينة تظهر المركز المالي للشركة في المدى القصير مستغلين المرونة في المعايير المحاسبية لاختيار طريقة معينة من المعالجات المحاسبية والإفصاح في القوائم المالية. ولغرض الحد من هذه الأفعال يجب اتباع عدة آليات من قبل المالكين للحد من تضارب المصالح بين المدراء والمالكين والحد من التلاعب بالسياسات المالية والمحاسبية والثبات على استخدام هذه السياسات .

الكلمات المفتاحية : (آليات حوكمة الشركات ، ادارة الأرباح ، نظرية الوكالة)

Abstract

The research attempts to show role of corporate governance to limit earnings management according to theory of agency by using governance technics whether internal or external, also many corporate managements attempt to exploit powers given for it to show positive aspects about management of those corporates, and good appearance in front of the owners through manipulation of profits because result of the selection specific financial and accounting policies show the financial position of the corporate in the short term exploiting the flexibility in accounting standards to choose a particular method of accounting treatment and disclosure in the financial statements. To limit these actions, the owners should follow several technics to reduce conflicts of interest between managers and owners, the manipulation of financial and accounting policies, and the persistence of using these policies.

Keywords: (corporate governance , Earnings management , agency theory)

المقدمة

انتشرت في نهاية القرن الماضي ظاهرة إدارة الأرباح نتيجة ازدياد حدة المنافسة بين الشركات من أجل عكس صورة جيدة عن أرباح الشركة ونتيجة أعمالها، كذلك كان السبب الثاني في انتشار هذه الظاهرة أيضاً هو توسع حجم الشركات وظهور حاجة الشركات إلى إنشاء فروع جديدة وإدارات تقوم بإدارة هذه الفروع وتوكيلها بإدارة أعمالها وسعي هذه الإدارات بالظهور أمام المالكين بأنها ترضى مصالح المالكين من خلال إظهار نتيجة أعمال الشركات بصورة مناسبة وسلامة المركز المالي لها من خلال عدة أساليب في إدارة الأرباح من أجل الحصول على مكافآت من قبل المالكين، ونتيجة هذه الأسباب أدت إلى تضارب المصالح بين الوكيل والمالكين فالمدراء يحتاجون إلى نقل الصلاحيات لهم من أجل إدارة الشركة لمواجهة المخاطر أما المالكين يحتاجون إلى رقابة تلك الأعمال التي يقوم بها الوكيل من خلال عدة آليات .

ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث إلى خمسة مباحث : المبحث الأول منهجية البحث أما المبحث الثاني تطرق إلى الجانب النظري للحوكمة والمبحث الثالث إدارة الأرباح والمبحث الرابع نظرية الوكالة والخامس للجانب العملي أما السادس لاهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

منهجية البحث

مشكلة البحث

المستثمرين وحقوقهم كما تضمن الإفصاح الشفاف للمعلومات عن أداء الشركة واعطاء المدراء الصلاحيات اللازمة ليتمكن من اتخاذ القرارات السليمة لمواجهة المشاكل التي تواجهها الشركة .

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على مفهوم الحوكمة ومفهوم نظرية الوكالة وتطبيق آلياتها للحد من تضارب المصالح وحل هذه المشاكل من خلال توحيد اهداف ومصالح المستثمرين والمدراء خصوصا اذا تم تطبيق آليات الحوكمة ونظرية الوكالة بشكل سليم في العراق مما يساعد على جذب الاستثمارات، وتقليل من خطورة إدارة الارباح من قبل المدراء في ظل تطبيق نظرية الوكالة، ورفع الثقة بالمعلومات التي تحتويها التقارير المالية ومصداقيتها.

فرضية البحث

للحوكمة الشركات دور مهم وأساسي للحد من إدارة الارباح من خلال استخدام آلياتها سواء كانت داخلية أو خارجية والتقليل من المخاطر وتوزيع تلك المخاطر وتوحيد المصالح بين المدراء وأصحاب المصالح من خلال تطوير استراتيجيات إدارة الشركة والاشراف والرقابة عليها.

أدت التطورات السريعة الحاصلة في الاقتصاد العالمي وظهور العولمة الى توسيع اعمال الشركات وخلق فرص استثمارية جديدة ، كل هذه الاسباب ساعدت على نشوء تعارض في المصالح بين المستثمرين وأعضاء مجلس الإدارة. فالمستثمر يحتاج الى مجموعة من القوانين واللوائح لحماية مصالحهم من التلاعب المالي والاداري ، اما أعضاء مجلس الإدارة فيحتاج الى تخويلهم الكامل للصلاحيات وتحديد المسؤوليات ليستطيع اتخاذ القرارات الادارية الصحيحة، وبالتالي ادى الى ظهور نظرية الوكالة ومفهوم الحوكمة لتوحيد المصالح بين المستثمرين واعضاء مجلس الإدارة .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة ونظرية الوكالة لتقليل الفجوة الحاصلة بين المستثمرين والمالكين من جهة واعضاء مجلس الإدارة والمدراء من جهة اخرى والحد من إدارة الارباح، وبالتالي ينعكس هذا على إدارة المخاطر التي تواجهها الشركة بشكل جيد وزيادة مستوى أداء الشركة وزيادة الثقة بين المستثمرين والمدراء وحماية اصول الشركة وممتلكاتها وحماية اموال

المبحث الثاني حوكمة الشركات

نشأة حوكمة الشركات

مُنذ تقرير Caudbry في عام 1992 انتشرت حوكمة الشركات حول العالم وفي هولندا وضعت اللجنة الاولى المعنية بحوكمة الشركات peters والتي نشأت في عام 1996 أربعين توصية بشأن حوكمة الشركات وبسبب عدم الالتزام بالتوصيات تم تشكيل لجنة ثانية للحوكمة في آذار 2003 وهي لجنة Tabaksblat وضعت مجموعة من التعديلات أطلق عليه قانون Tabaksblat وبالإضافة الى ذلك الاهتمام بالنقارير المالية وحماية حقوق حملة الاسهم في عام 2004 وفي عام 2008 تم تعديل هذا القانون(1)

مفهوم الحوكمة

اختلفت الآراء في ترجمة مصطلح (corporate governance) حيث ترجمها البعض (حوكمة الشركات ، حاكمية الشركات ، حكم الشركات) بالإضافة الى العديد من المقترحات منها (أسلوب الإدارة الامثل ، الإدارة النزيهة ، ممارسة سلطة الإدارة بالشركات ، القواعد الحاكمية) وغيرها، وبعد الاطلاع على افكار وروى المختصين في اللغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية في الجامعة الامريكية بالقاهرة توصل الى ترجمة اكثر وضوحا وهي حوكمة الشركات حيث يدل هذا المفهوم الى الرقابة والحكم من خلال رقابة داخلية وخارجية. (2)

لا يوجد هناك تعريف واحد متفق عليه من قبل المنظمات الدولية او من قبل المختصين حيث عرفها كل شخص او منظمة من وجهة نظر المجال الذي يعمل به، فقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (CECD) بانها (الاسس والقواعد التي تقوم بإدارة أعمال الشركة والتحكم بها وبموجب هذه القواعد يتم توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الجهات المختلفة في الشركة وهم أعضاء مجلس الإدارة والمدراء وحملة الاسهم واصحاب المصالح وبموجب هذه القواعد يتم تحديد الإجراءات المناسبة لإتخاذ القرارات السليمة وبذلك يتم تحقيق أهداف الشركة وإجراءات تحقيق الاهداف المرسومة والرقابة عليها).

كما عرفت الحوكمة في تقرير (Cadbury) بانها النظام الذي يهدف الى توحيد المصالح بين المدراء وحملة الاسهم من خلال الرقابة وتوجيه الشركات نحو تحقيق الرفاهية الاجتماعية ورفع الكفاءة الاقتصادية وتحقيق اهداف الشركة المرسومة (3) .

كما عرفها معهد المدققين الداخليين (the institute of internal Auditors) بانها الإجراءات المتخذة من قبل اصحاب المصالح في الشركة للتأكد من كفاية الوسائل الرقابية لتحديد المخاطر والاشراف عليها وادارتها والرقابة على تلك المخاطر والمحافظة على قيمة الشركة والتأكد من تحقيق أهداف وخطط الشركة المرسومة (4).

أهمية الحوكمة

تكتسب الحوكمة أهمية كبيرة في الاشراف والرقابة والتوجيه الاستراتيجي من خلال تطوير والاشراف على استراتيجيات الشركة في الامد الطويل ولا تقتصر اهمية الحوكمة على هذا فقط وانما تمتد الى تعيين الرئيس التنفيذي للشركة والإفصاح عن المعلومات بكل شفافية والاستجابة الى المخاطر والقضايا الاستراتيجية التي تواجه الشركة.(5)

اهداف الحوكمة

يرى (Zingales) ان هناك ثلاث اهداف للحوكمة : (6).

1. تعظيم دوافع الاستثمار من خلال زيادة قيمة الشركة .
2. تقليل عمليات التفاوض الغير فعالة ما بعد البيع .
3. توزيع المخاطر بشكل متساوي بين جميع الاطراف .

مبادئ حوكمة الشركات

هناك اربعة مبادئ أساسية لتنظم عمل حوكمة الشركات هي (الوضوح ، المساءلة، المسؤولية، الشفافية) (7)

الوضوح : يجب ان يكون مجلس إدارة الشركة واضحا في إدارة شؤون الشركة وحل المشاكل والصعوبات التي تواجه عمله، ويتطلب هذا الوضوح تقييم دقيق للصعوبات والمشاكل بشكل مستقل.

المساءلة : وتعني المساءلة ان المالكين الحق في مساءلة المدراء وتقييمهم وفق معايير محددة والتأكد من القيام بالمسؤوليات الموكلة لهم، وفرض عقوبات لعدم التزامهم بهذه المسؤوليات. ولإنجاح عملية المساءلة يجب ان تكون هذه المساءلة من قبل مجلس الادرة والمساهمين واصحاب المصالح والمدراء .

المسؤولية : لا تقتصر مسؤولية الإدارة على تقديم البيانات المالية والمص اذقة عليها أو دفع الضرائب وإنما يتطلب من الإدارة ادراك التوقعات والاستجابة لها وغالبا ماتكون هذه التوقعات غير مدرجة ضمن مسؤوليات الإدارة، وانما تكون مسؤولية مشتركة بين الإدارة والمالكين واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة هذه التوقعات ويجب على المدراء الالتزام بمبادئ بيئة الاعمال التي تعمل بها الشركة، وأن اي شركة تعمل خارج بيئة الاعمال التي تحيط بها يؤدي الى الابتعاد عن المنافسة في الامد البعيد.

الشفافية : تساعد الشفافية في تقديم المعلومات إدارة الشركة والمالكين على تقييم أداء الشركة مما ينعكس ايجابيا على تحفيز المدراء واعطاء مؤشرات ايجابية على نجاح المدراء بإدارة الشركة، وعرض البيانات والمعلومات المالية يساعد المالكين على فهم المخاطر التي تواجه الشركة واستثماراتها والإفصاح عن المعلومات بشكل شفاف وبالوقت المناسب يساعد المالكين على مراقبة أداء الشركة.

إطار الحوكمة يجب ان يضمن العدالة بين المساهمين وحماية حقوق الاقلية واطاحة الفرصة امام جميع المساهمين حماية حقوقهم .

دور اصحاب المصالح في حوكمة الشركات ينبغي على إطار حوكمة الشركات ان يعترف بحقوق اصحاب المصالح التي ينص عليها القانون، او من خلال الاتفاقات المتبادلة وتشجيع التعاون فيما بينهم من اجل خلق فرص استثمارية وفرص عمل جديدة.

الإفصاح والشفافية : يجب ان يكون إطار حوكمة الشركات إفصاح شامل ودقيق للبيانات والمعلومات في الوقت المناسب عن كافة الامور الجوهرية المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي والأداء و حوكمة الشركة.

مسؤوليات مجلس الإدارة يجب ان يضمن إطار حوكمة الشركات توجه الشركة الاستراتيجي وضمن رقابة أداء الشركة من قبل مجلس الإدارة والمساهمين.

آليات الحوكمة

هناك نوعان من آليات الحوكمة اما ان تكون داخلية او خارجية فالآليات الحوكمة الداخلية تهتم بشكل رئيسي بمجلس الإدارة وهيكل الملكية وحمل الاسهم، اما آليات الحوكمة الخارجية فتهتم بشكل رئيسي بالسوق الخارجي والنظام القانوني والسيطرة على الشركات (الاستحواذ) في السوق.

وقد اصدرت منظمة (CMB) Capital markets board في 2003 والمعدلة في 2004 مزيدا من المبادئ والتي تستند الى مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتألف من اربعة مجاميع وهي: (8)

المجموعة الاولى : تتعلق بالمساهمين ومساواتهم في الحقوق والواجبات .

المجموعة الثانية : تتعلق بالإفصاح والشفافية وكافة التفاصيل المتعلقة بتلك المفاهيم .

المجموعة الثالثة : تتعلق بأصحاب المصالح والمساهمين والموظفين والدائنين والزبائن والموردين ومختلف المنظمات الغير الحكومية والحكومة .

المجموعة الرابعة : تحديد مهام والمسؤوليات والواجبات والعمليات وهيكل مجلس الإدارة واللجان التي يشكلها مجلس الإدارة لدعم عمل المجلس .

وفي 2004 وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (CECD) Organization for Economic Cooperation and Development خمسة مبادئ رئيسية (9)

وهذه المبادئ الخمسة هي :- (10)

ضمان إطار أساسي وفعال لحوكمة الشركات وينبغي ان يكون هذا الإطار ذو شفافية وفعال، ويجب ان يكون هذا الإطار متناسق مع القوانين وانظمة البلد وتقسيم المسؤوليات بين السلطات الرقابية والتنظيمية والتنفيذية .

آليات الحوكمة الداخلية .

○ مجلس الإدارة

في معظم البلدان لدى الشركات مجلس الإدارة يمثل مصالح حملة الاسهم والاهتمام بها وينتخب مجلس الإدارة لغرض رقابة إدارة الشركة والرقابة اعمالها والتركيز على تعظيم قيمة الشركة في السوق، ومجلس إدارة الشركة هو الية فعالة لحوكمة الشركات من الناحية النظرية وان عملية اختيار مجلس إدارة الشركة يدعم عملية ودراسة المدير التنفيذي للشركة سواء كان من الخارج او الداخل وتحديد مقدار اجر المدير بشكل يتناسب مع مسؤوليات المدير ومصالح حملة الاسهم .

○ هيكل الإدارة

ان ملكية اسهم الشركة والسيطرة عليها نادرا ما يتم الفصل بينهما، وان نسبة السيطرة تختلف من مساهم الى اخر بمقدار امتلاكه لاسهم الشركة. فالإفصاح عن هيكل الملكية والمتضمن اسماء المساهمين وحجم الاسهم التي يملكوها عنصر مهم في حوكمة الشركات وان تداخل الملكية والسيطرة تؤدي الى خفض التضارب في المصالح ورفع قيمة الشركة، وان العلاقة بين الملكية والسيطرة علاقة معقدة مع ذلك يمكن توحيد المصالح بين المالكين والمدراء من خلال توحيد المنافع ومن خلال توحيد المصالح يمكن إدارة الشركة من قبل المدراء بشكل جيد ودون تخوف لتحقيق الاهداف المشتركة، ومن خلال إدارة الشركة من قبل الإدارة بشكل مستقل ودون تأثير من قبل المالكين يساعد على رفع قيمة الشركة وان المساهمين الغير مسيطرين يمكنهم التأثير على الإجراءات التي تتخذها الإدارة وصنع القرارات من خلال مجلس الإدارة بمقدار الاسهم التي يملكوها، فحامل السهم الذي يملك نسبة اسهم

كبيره لديه حافز لمراقبة الشركة من اجل المحافظة على استثماراتهم ورفع قيمة الشركة، وبعض الشركات التي تملك الدولة حصه من اسهمها تكون مشتتة في ادارتها لان الدولة تقوم بتمويل تلك الشركات من اموال الدولة مما ينعكس سلبا على الحصة السوقية ومع مرور الوقت اتجهت الدولة الى فصل الملكية من خلال الخصخصة .

آليات الحوكمة الخارجية

○ الاستحواد على السوق

ان سبب فشل آليات الرقابة الداخلية بشكل كبير عندما تكون هناك فجوه بين القيمة السوقية الفعلية للشركة والقيمة المحتملة لها فان المستثمرين الخارجيين يسعون للسيطرة على الشركة وان الكثير من المهتمين بالأسواق البورصة يراقبون التقلبات والتغيرات التي تطراء على اسعار أسهم الشركات للسيطرة على تلك الشركات. فان حملة الاسهم لديهم الرغبة بالمحافظة على قيمة الاسهم ونسبة الاستحواد ونسبة السيطرة للشركة بشكل كبير لتحقيق الاستقرار في خطط الإدارة. يعد سوق البورصة الية مهمة من آليات الحوكمة وبالإضافة الى ذلك فانه يكون حلا مهما لمشكلة المدير وتقييمه وتحديد موارد الشركة واستثمارها ام توزيعها على حملة الاسهم .

○ النظام القانوني

ان الدراسات الاولية للحوكمة اعتمدت كثيرا على الدراسات الامريكية حيث انها ركزت بشكل كبير على مجلس الإدارة واجور المدراء والمُساهم بين وهناك عدد قليل اعتمد آليات الرقابة الخارجية في حين اهتمت من قبل الدراسات الامريكية، وقد أهتم Jensen (1993) في النظام القانوني باعتباره أحد آليات الحوكمة المهمة والفاعلة في حل المشاكل بين المدير وحملة الاسهم من خلال وضع قوانين صارمة، حيث ان الشركات تخضع لنفس قانون البلد

التي تكون في الشركة والنظام القانوني هو الية أساسية في إدارة الشركة حيث يعمل النظام

القانوني لحماية حقوق حملة الاسهم ويحدد طرق تمويل الشركات، ونظرا لوجود علاقة بين آليات الحوكمة

التي تكون في الشركة والنظام القانوني هو الية أساسية في إدارة الشركة حيث يعمل النظام القانوني لحماية حقوق حملة الاسهم ويحدد طرق تمويل الشركات، ونظرا لوجود علاقة بين آليات الحوكمة فالنظام القانوني يعمل على تحديد العلاقة بين مجلس الإدارة وحملة الاسهم والمدراء. (11)

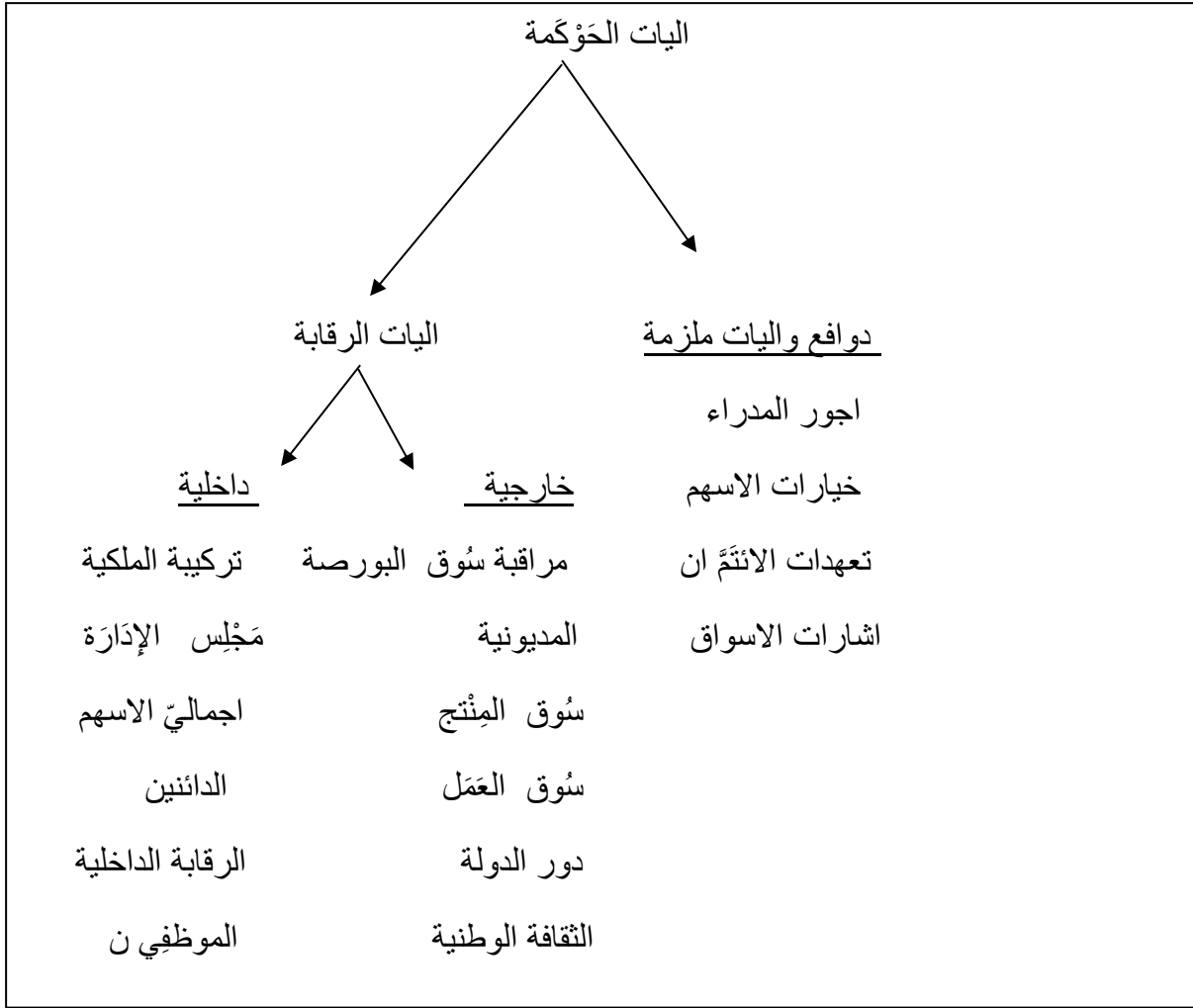
ويرى بعض المؤلفين لايوجد هناك آليات حوكمة شاملة لكن يمكن التمييز بين اثنين هما آليات حوكمة داخلية وخارجية : (1)

آليات حوكمة داخلية : هناك خمس آليات حوكمة

داخلية وهي

- ✓ مجلس الإدارة.
- ✓ ازدواجية الإدارة : اي الفصل بين إدارة مجلس الإدارة والمدير التنفيذي .
- ✓ اجور المدراء التنفيذيين .
- ✓ تشتت حملة الاسهم .
- ✓ نوع حملة الاسهم المسيطرين .
- آليات الحوكمة الخارجية .
- ✓ النظام القانوني
- ✓ السوق
- ✓ مجموعة الاعمال : اي مجموعة الشركات
- المستقلة التي تربطها علاقات متعددة.
- ✓ المعايير

يمكن توضيح آليات حوكمة الشركات من خلال الشكل رقم (1)



شكل رقم (1)

Source: Alessandro zattoni and william judge (Corporate Governance and Initial An International Perspective) pp. (156) Cambridge University Press 2012.

المبحث الثالث

إدارة الأرباح

او الصفقات للتأثير عَلَى التَقَارِيرُ المَالِيَّةِ مِنْ أَجْلِ
تضليل بعض أصحاب المَصَالِحِ حول الأَدَاءِ
الاقتصادي للشركة أو عَلَى العقود المستقبلية
المرتبطة بهذه التَقَارِيرُ. (14)

اختلاف إدارة الأرباح عَنْ جودة الأرباح والاحتيا

ان إدارة الأرباح هي عملية التلاعب في نتائج
التَقَارِيرُ المَالِيَّةِ لكن ضمن إطار المبادئ المحاسبية
المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً وخاصة في
الصفقات المَالِيَّةِ الَّتِي تحدث في نهاية السنة
المَالِيَّةِ مما تؤدي الى زيادة أو تقليل الأرباح
المعلن عنها في التَقَارِيرُ المَالِيَّةِ أو بعض القرارات
للتأثير عَلَى التدفقات النقدية، مثل تأخير عملية
البيع أو تقديم تاريخها مما يؤثر عَلَى الأرباح
المعلن عنها في القوائم المَالِيَّةِ. أما التلاعب
والاحتيا هو عملية الغش في الصفقات المَالِيَّةِ
لتأثير عَلَى أرباح الشركة مِنْ خلال عملية تسجيل
مبيعات وهمية وغير حقيقية وهذا يعد مخالفة
للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. أما جودة
الأرباح فأنها ترتبط بتقديم المَعْلُومَاتِ عَنْ أداء
الشركة ذات الصلة بإِتِّخَاذِ القرارات، لذلك تختلف
جودة الأرباح عَنْ إدارة الأرباح كَوْنَهَا تقيس مدى
ارتباط الأرباح بعملية إِتِّخَاذِ القرارات سواء كانت
هذه القرارات مرتبطة بتقديرات الاداره أم لا ، أما
إدارة الأرباح تركز عَلَى الجانب التقديري للتَقَارِيرُ
المَالِيَّةِ ولا تأخذ بنظر الاعتبار الأخطاء الخارجة
عَنْ سيطرة الإدارة. ويمكن قياس جودة الأرباح مِنْ

مفهوم إدارة الأرباح .

تشير بعض الدراسات الى ان دور المساهمين
والمؤسسين ليس واضحاً في إدارة الأرباح، لكن
دورهم يقتصر عَلَى شراء او بيع الاسهم عَلَى مدى
رؤيتهم عَلَى إدارة الأرباح المستقبلية للشركات.
فالمستثمرين الَّتِي تَكُونُ استثماراتهم قليلة لا
يتأثرون بإدارة الأرباح للشركة أو بمقدار أرباح
الشركة المستقبلية، أما المستثمرين الَّتِي تَكُونُ
استثماراتهم كبيرة فيعتمد قرارهم عَلَى سمعة الشركة
ومقدار ارباحهم المستقبلية، لذلك تقوم الشركة
بتعظيم أرباحها مِنْ أَجْلِ زيادة القيمة السوقية
للاسهم. ومن خلال مفهوم إدارة الأرباح يمكن
تعريفها كما يلي (12)

فقد عرفتها (المشهداني و الفتلاوي) (تدخل
الإدارة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي في
التَقَارِيرُ المَالِيَّةِ مِنْ أَجْلِ زيادة الأرباح المعلن عنها
في القوائم المَالِيَّةِ ولكن ضمن إطار المبادئ
المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً
(13).

كذلك عرفت إدارة الأرباح (عملية استخدام الاحداث
المَالِيَّةِ مِنْ قَبْلِ المدراء لتأثير عَلَى التَقَارِيرُ المَالِيَّةِ
مِنْ أَجْلِ تضليل رأي بعض أصحاب المَصَالِحِ حول
الأداء الاقتصادي للشركة أو عَلَى الصفقات
المستقبلية وَالَّتِي تعتمد عَلَى التَقَارِيرُ المَالِيَّةِ) .

(12)

كما عرفت إدارة الأرباح (بانها مجموعة القرارات
الَّتِي يتخذها المدراء والخاصة بالمعاملات المَالِيَّةِ

الأرباح المعلن عنها، والعوائد المتحققة للمستثمرين
من خلال زيادة الأرباح . (15) .

3. تهيئة الدخل : تقوم بعض الشركات بإدارة

الأرباح من أجل تقليل التفاوت أو التقلب
بالأرباح من فترة إلى أخرى والعمل على
تجانسها من أجل تقليل المخاطر مما يؤثر
هذا التجانس على قيمة الشركة.

4. تحويل الدخل : بموجب هذا النشاط تقوم

الشركة بنقل بعض الأنشطة التشغيلية إلى
أنشطة أخرى أي نقل بعض خسائر أنشطة
إلى أنشطة أقل أهمية أو نقل بعض أرباح
الشركة إلى شركات أو فروع تابعة لها من
أجل التهرب الضريبي.

دوافع إدارة الأرباح

ان أي فعل أو قرار تقوم به إدارة الشركة له
دافع لتحقيق هدفها، لكن يجب ان يكون هذا
الفعل ضمن القوانين والانظمة المعمول بها وهذا
ينسجم مع ممارسات إدارة الأرباح حيث يقوم
المدراء بعدة إجراءات أو قرارات لكن ضمن
القواعد المحاسبية المتعارف عليها للتأثير على
القوائم المالية اما من أجل تحقيق أهداف خاصة
أو أهداف عامة ، وهناك دوافع عديدة لإدارة
الأرباح ومن هذه الدوافع :

1. دوافع ترتبط بسوق الأوراق المالية .

ان الكثير من قرارات المستثمرين في الاسواق
المالية تعتمد على التقارير المالية التي تصدرها
الشركة وخاصة المعلومات المتعلقة بأرباح
الشركة وهذا يؤثر على قيمة اسهم الشركة
والطلب على اسهمها وبالتالي تلجأ الشركة إلى
عملية إدارة الأرباح من أجل تشجيع

خلال استثمارية الأرباح أو مخصص الديون
المعدومة والتدفقات النقدية كذلك اعادة تقدير
أنشطة إدارة الأرباح .

هناك عدة أنشطة يتم من خلالها إدارة الأرباح
كاختيار بعض المعاملات المحاسبية أو عن طريق
إتخاذ بعض القرارات الاقتصادية التي تؤثر على
التدفقات النقدية أو القرارات الاستثمارية أو حجم
انتاج الشركة من أجل تخفيض نصيب الكلفة الثابتة
للوحدة الواحدة وتحويلها إلى كلفة وكل هذه الأنشطة
تقوم بها الشركة من أجل رفع الأرباح المعلن عنها
في القوائم المالية أو من خلال تصنيف بعض
الحسابات وخاصة المستحقات المالية أو الاعتراف
بالإيرادات وهذا أسلوب هو الأكثر شيوعا في إدارة
الأرباح، ومما تقدم يمكن حصر بعض أنشطة إدارة
الأرباح وكما يلي . (15)

1. أساس الاستحقاق : قد تلجأ بعض الشركات

إلى التلاعب في إدارة الأرباح من خلال
أساس الاستحقاق أو تقديرها مثل (معدلات
الاندثار ، تقييم المخزون ، والديون
المعدومة) لتأثير على الأرباح والتدفقات
النقدية المستقبلية.

2. إدارة ربحية السهم : تعتبر إدارة ربحية

السهم احد الأنشطة التي تقوم بها الشركة
من أجل إدارة أرباحها وذلك عن طريق قيام
الشركة بإعادة شراء أسهمها من السوق
لتأثير على سعر السهم في السوق ورفع
قيمتها السوقية مما ينعكس على الطلب
على اسهمها وكذلك لزيادة ربحية السهم
الواحد وارتفاع معدلات الفائدة للعقود الآجلة
المستقبلية.

للمستثمرين الاستثمار في الشركة من خلال
جديدة للمؤجّهة الطلب عليها أو بطريقة أخرى
تقوم الشركة بشراء أسهمها من أجل زيادة
ربحية السهم الواحد. (16)

2. الدوافع التنظيمية : ان الانظمة والقوانين
التي تقوم الحكومات بوضعها لها تأثير مباشر
على قيام الشركات بإدارة أرباحها من خلال
إتخاذ مجموعة من القرارات أو الإجراءات
المحاسبية للتأثير على أرباحها من أجل
تخفيف الابعاء الضريبية عليها. (17)

3. الدوافع التقاعدية : هناك دوافع تقاعدية تقوم
الشركة من أجلها إدارة ارباحها وهذه الدوافع أما
أن تكون داخلية ترتبط بحوافز ومكافئات
المدراء أو بحملة الاسهم أو مالكين الشركة،
أما الدوافع الخارجية تتعلق بين الشركة
والاطراف الخارجية التي تؤثر على القرارات
الاستثمارية للمستثمرين أو الدائنين والمتعلقة
بقرارات الاقراض المستقبلية. (18)

المبحث الثالث

نظريّة الرابع

مفهوم نظريّة الوكالة

تناولت بعض الدراسات الى أن نظريّة الوكالة ليس
بالمفهوم العام لعلاقة الوكيل بالأصيل (أي مجرد
عقد) وإنما وجدت لحل بعض المشاكل التي تنشأ
بين الوكيل والأصيل منها تقاسم المخاطر والتنظيم
وتقديم المعلومات (19). كما تصف نظريّة الوكالة
لدى بعض الشركات بأنها مجموعة من العلاقات
التعاقدية بين الوكيل والأصيل وأن وجود الشركة
نتيجة وجود هذه العلاقة التعاقدية ، كما أن
(jensen et mekling) يحدد نظريّة الوكالة

اصدار أسهم
بأنها علاقة تقوم بموجب عقد مبرم بين الوكيل
والأصيل يقوم بموجبه بتعيين وكيل ينجز المهام أو
الاعمال أو الخدمات أو إتخاذ بعض القرارات
الموكلة له بموجب هذا العقد (20) .

مشاكل نظريّة الوكالة .

هناك بعض المشاكل التي تواجه نظريّة الوكالة
وهذه المشاكل هي:

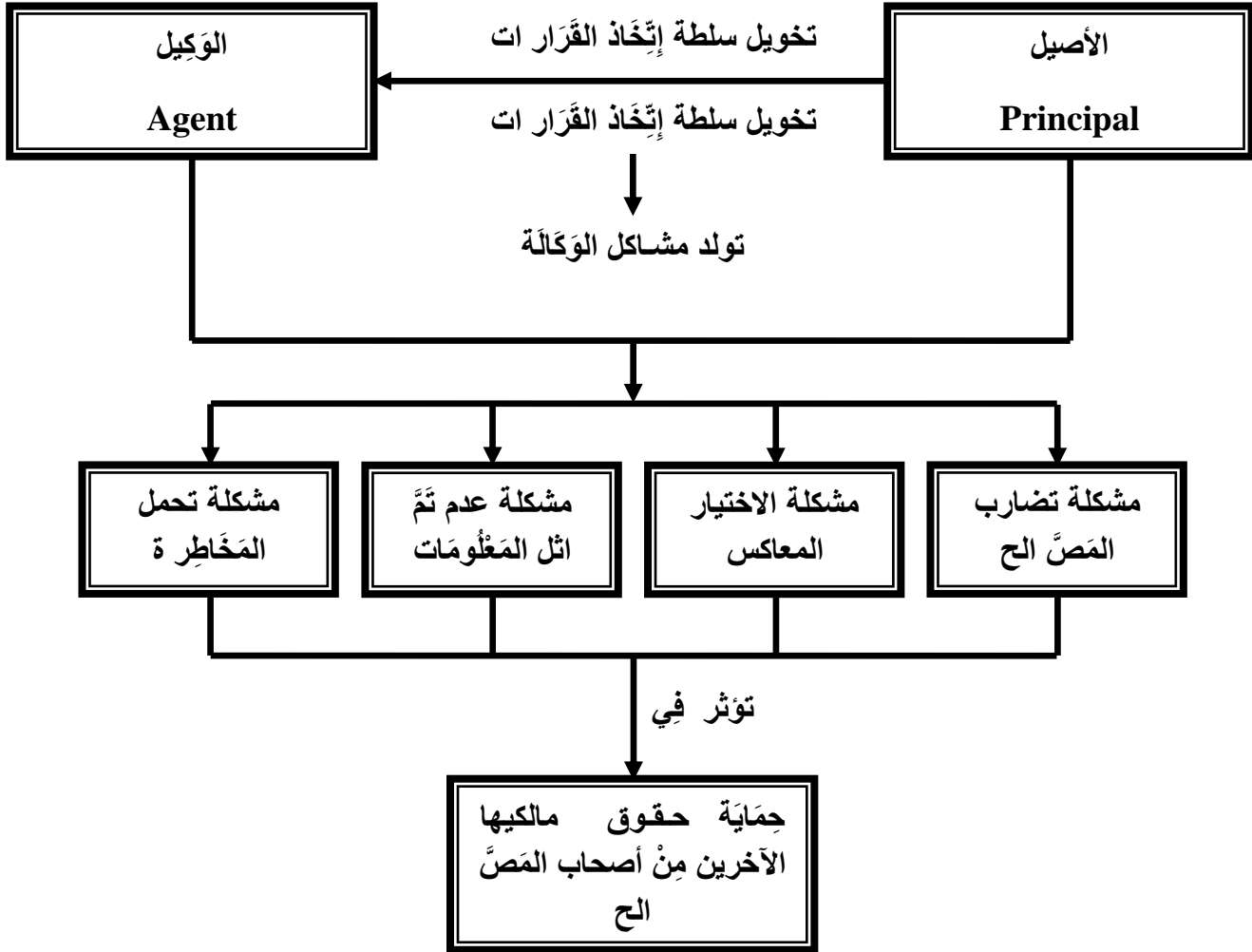
1. المنافع والمزايا المادية والغير مادية التي
يحصل عليها الوكيل مقارنة مع المنافع
والمزايا التي يحصل عليها الأصيل لو
كان المالك هو المدير .

2. عدم قدرة الأصيل مراقبة أداء الشركة أو
تصرفات الوكيل نتيجة عدم تماثل
المعلومات المقدمة مع واقع الشركة بينما
يكون الوكيل أكثر دراية بواقع أداء الشركة
وأكثر سيطرة من الأصيل .

3. قد يلجأ بعض المدراء الى تم ويل الشركة
عن طريق الديون لتمويل مشاريع ذات
ربحية ومخاطر عالية والتخلي عن
المشاريع ذات ربحية ومخاطر قليلة من
أجل اظهار الشركة بأنها جيدة نتيجة نقل
الثروات من المقرضين الى المساهمين
لحصول المدير على المكافئات والحوافز.
بينما هذه الديون لها تأثير مباشر على
القيمة السوقية للشركة عندما يقوم الدائنين
بالمطالبة بتسديد الديون، وهذا قد يؤدي الى
الافلاس. (20)

الشكل رقم (2) يوضح مشاكل نظريّة
الوكالة.

الشكل رقم (2)
مشاكل نظرية الوكالة



المصدر : صابر ، بو الجذري ، 2015 (دور آليات الحوكمة في إِتِّخَاذِ الْقَرَارِ المالي) ص 11 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، مقدمة العلوم الاقتصادية والتسيير / كلية جامعة خضيرة .

تكاليف نظرية الوكالة

هناك ثلاث انواع من تكاليف الوكالة هي : (22)

1. تكاليف الاشراف والمتابعة : نتيجة تضارب المصالح بين الوكيل والاصليل قد يلجا الاصليل الى إتخاذ بعض الإجراءات لمراقبة الوكيل لتخفيف المشاكل الناتجة من تضارب المصالح، وتشمل هذه التكاليف جميع المصاريف التي ينفقها الاصل من أجل تخفيض حدة تضارب المصالح بين الوكيل والاصليل، وتشمل هذه التكاليف تكاليف الحصول على المعلومات عن أداء الوكيل وتكاليف التواصل مع المساهمين من أجل تبادل المعلومات وكذلك مدى الالتزام بنظام الحوافز والمكافئات والتعويضات المقررة بالعقد.

2. تكاليف الالتزام : بانها تلك التكاليف التي يتحملها الوكيل من أجل اثبات صحة القرارات والإجراءات المتخذة من قبله وانها تحقق منافع للوكيل والاصليل معا. وقد يلجا الوكيل لوضع شروط والالتزامات في العقد من أجل كسب ثقة الاصليل، مثل الالتزام بتقديم معلومات صحيحة أو إتخاذ إجراءات رقابية داخلية من أجل تقليل المخاطر والمحافظة على اصول الشركة وتحقيق منافع للجميع أو وضع بعض التعويضات عن أي اجراء سلبي يتخذ من قبل الوكيل.

3. الخسائر المتبقية : أن كلا الطرفين يتحمل

جزء من تكاليف الوكالة طالما ان هذه التكاليف لا تتجاوز الخسائر المتبقية، وان الخسائر المتبقية هي تكاليف يتحملها الاصليل نتيجة اختلاف الفائدة بين الوكيل والاصليل بسبب عدم تناسق المعلومات التي يقدمها الوكيل من سنة الى سنة ويمكن قياس هذه الخسائر بمقدار المنافع او الرفاهية التي يحصل عليها الاصليل من سنة الى أخرى أو المشاكل التي لم يتم اكتشافها من خلال التكاليف السابقة مثل (نفقات التشغيل المتزايدة ، الاحتفاظ براس المال ، انخفاض سعر السهم) .

فرضيات نظرية الوكالة .

تعمم د نظرية الوكالة على عدة فرضيات من أهم هذه الفرضيات هي:

1. فرضية كفاءة السوق: ترتبط هذه الفرضية بالمعلومات التي توفرها الشركة للمستثمرين والمرتبطة بقيمة الاسهم في السوق او القيمة السوقية للشركة ومدى تأثيرها على السوق وتنقسم هذه الفرضية الى :-

- كفاءة السوق الضعيفة : تستخدم كفاءة السوق الضعيفة المعلومات المتعلقة بأسعار الاسهم والمتعلقة بحجم التداول في الاسواق والمنافع قصيرة الاجل والمتغيرات الاخرى فان مثل هذا النوع من المعلومات لا يحقق للمستثمر عوائد مالية مقابل تلك المعلومات.

- كفاءة السوق شبه القوي: ترتبط هذه الكفاءة بالمعلومات التاريخية التي توفرها الشركة عن أسعار الاسهم والسياسات المالية الخاصة بالشركة لكي يتمكن المستثمرون من تحليل تلك المعلومات والمتوفرة، وعند حصول المستثمرون على تلك المعلومات يمكنهم تحقيق عوائد وفوائد مالية جيدة
- كفاءة السوق القوي : تساهم هذه الكفاءة بتوفير كافة المعلومات التاريخية والمتعلقة بالأوراق المالية في الاسواق حيث يقوم المستثمرون بالاستعانة بوسائل التحليل المالي لتخديد رؤية مستقبلية عن حجم العوائد والمنافع المستقبلية التي يمكن تحقيقها.
- 2. فرضية التصرف الرشيد: لكل شخص عقلاني مصلحة خاصة بحيث يسعى لتعظيم هذه المصلحة وتفضيلها بحيث يسعى الوكلاء الى تحقيق مصالحهم ومنافعهم الشخصية وتفضيلها على مصالح الاصيل ، وهذا لا يعني عدم وجود اهداف ومصالح ومنافع مشتركة بين الاصيل والوكيل.

- 3. فرضية التفضيلات: ان التفضيلات والحاجات تختلف من الاصيل والوكيل بحيث أن الاصيل يسعى الى بذل اكبر جهد من قبل الوكيل في إدارة الشركة من اجل تحقيق اكبر عائد ممكن من خلال استثماراته، بينما

يسعى الوكيل الى تحقيق اكبر قدر من المكافآت والحوافز وتعظيمها.

4. فرضية عدم تماثل المعلومات: تفترض نظرية الوكالة بأن الاصيل لا يستطيع مراقبة عمل وقرارات وإجراءات الوكيل وذلك بسبب عدم تماثل المعلومات التي يقدمها الوكيل بسبب اختلاف أهدافهم وتفضيلاتهم، وقد يسعى الوكيل من تقديم معلومات غير متماثلة الى تضليل الاصيل حول أداء الشركة. (23)

5. فرض تحمل المخاطر: يرتبط هذا الفرض بمدى كون الاصلاء محايدون بالنسبة للمخاطرة، بحيث يقوم الاصيل بتنوع استثماراتهم وعدم الاعتماد على استثمار أموالهم في شركة معينة 100 % من مجموع الاستثمارات، في حين ليس بإمكان الوكلاء العمل بأكثر من مكان، فهم ملزمون على تحمل المخاطرة، لذلك سوف يتخذون القرارات التي تقلل من حجم تلك المخاطرة لضمان استمرارهم بالعمل، وان هذا يشجعهم على اختيار المشاريع ذات المخاطرة القليلة والتي تحقق معدلات عائد مقبولة. (24)

المبحث الرابع

الجانب العملي

للتحقق من فرضية البحث بان حوكمة الشركات لها دور مهم للحد من إدارة الارياح في ظل نظرية الوكالة من خلال مراقبة أداء الادارات العليا في الشركات، اذ تم وضع استمارة استبيان متكوّنة من

ثلاث محاور ولكل محور 6 اسئلة لمعرفة وقياس هذا التأثير، واستعمل مقياس ليكارت الخماسي عن طريق برنامج (SPSS V.21) لمعرفة النتائج وتحليلها واستعمال انموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس التأثير، فقد تم تقسيم استمارة الاستبيان الى ثلاث محاور منها :

- المحور الاول : حوكمة الشركات.
- المحور الثاني : نظرية الوكالة .
- المحور الثالث : إدارة الأرباح .

اسلوب تحليل الانحدار المتعدد

يعتبر نموذج تحليل الانحدار المتعدد من اكثر ادوات التحليل الاحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار المتعدد بتقدير العلاقة بين متغير كمي وهو المتغير التابع وعدة متغيرات كمية اخرى وهي المتغيرات المستقلة. وبافتراض وجود متغير تابع ومتغيرين مستقلين، فانه يمكن صياغة النموذج على النحو التالي :

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \varepsilon_i$$

حيث (y_i) هو المتغير التابع و (x_{1i} , x_{2i}) هي المتغيرات المستقلة و (ε_i) هو الخطأ

العشوائي و (β_0) هي قيمة ثابتة تعبر عن قيمة (y) عندما تكون قيم (x_1 , x_2) تساوي الصفر و (β_0 , β_1) تعبر عن معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

اذ تمثلت المتغيرات المستقلة بالمحورين الاول والثاني، المتغير التابع فتمثل بالمحور الثالث .

ان المتغيرات المستقلة تمثل فقرات المحور الاول (حوكمة الشركات) والبالغ عددها (6)

متغيرات $(x_1, x_2, x_3, x_4, x_5, x_6)$ ، اما المتغيرات التابعة فتمثل فقرات المحور الثالث

(إدارة الأرباح) والبالغ عددها (1) متغير (y_1) (بعد اخذ المتوسطات) ، فبعد قياس تأثير

فقرات المحور الاول على الفقرة رقم (1) من المحور الثاني (y_1) واختيار الانموذج الافضل

للبيانات تتبين ان قيمة $(R^2 = 0.962)$ والذي يعنى (معامل تحديد افضل نموذج) اي ان

المتغيرات المستقلة تفسر (96%) تؤثر في المتغير التابع (y_1) اي ان ما تبقى يعتبر من

الاطء العشوائية في اختيار الاجابة المحددة او يعزى الى اخطاء غير معروفة اذ بلغت قيمتها

(4%) وكما موضح في الجدول ادناه :

الجدول رقم (1) يبين معايير افضل نموذج انحدار

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted Square	R	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.981 ^a	.962	.960		.891	2.063

a. Predictors: x4, x2, x3, x1,x5,x6

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: y1

d. Linear Regression through the Origin

والجدول ادناه يدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضيته العدم التي تنص (خط الانحدار يلائم البيات المعطاة) كما وقد بلغ مُستوى المعنوية (0.000) وهو اقل من (0.05) مما يدل عدم وجود فروق معنوية وان النموذج يمثل الظاهرة

المدروسة ثميلا دقيقا وان خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة اي قبول فرضية العدم . وكما موضح في ادناه :

الجدول رقم (2) يبين جدول تحليل التباين

ANOVA^{a,b}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1923.868	4	480.967	606.483	.000 ^c
Residual	76.132	96	.793		
Total	2000.000 ^d	100			

a. Dependent Variable: y1

b. Linear Regression through the Origin

c. Predictors: x4, x2, x3, x1, x5,x6

d. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

تساعد في عمليّة الرقابة في صبح التأثير بنسبة (0.402) عند مستوى دلالة معنوية أقل من (0.05)، وعند تحديد المنافع والمزايا المادية والغير مادية للمدراء لها نسبة تأثير بمقدار (0.106) بمستوى دلالة معنوية أقل من (0.05) .

كما ويمكن قياس تأثير كل فقرة من فقرات المحور الاول على المحور الثالث (إدارة الارباح) اذ يبين الجدول ادناه التأثيرات لكل من المتغيرات. اذ ان تطبيق آليات الحوكمة تتؤدي الى زيادة الاستثمار من خلال منح الثقة لدى المستثمرين من هناك آليات تحد من إدارة الارباح اذ يؤثر بنسبة (0.125) عند مستوى دلالة معنوية اقل من (0.05) ، وهناك تاثير بنسبة (0.163) عند مستوى دلالة معنوية أقل من (0.05) عند تحديد المسؤوليات والصلاحيات للمدراء ، وتأثير بنسبة (1.053) عند مستوى دلالة معنوية أقل من (0.05) عند تحديد سياسات الشركة الداخلية والخارجية، وعند الإفصاح الشامل للمعلومات المحاسبية في الاسواق المالية للاوراق المالية فهناك تأثير بنسبة (0.322) عند مستوى دلالة معنوية أقل من (0.05) . اما عند وجود صلاحيات كاملة لدى مجلس إدارة الشركة

جدول رقم (3) يبيّن معاملات النموذج ومدى تأثيرها تأثيرها

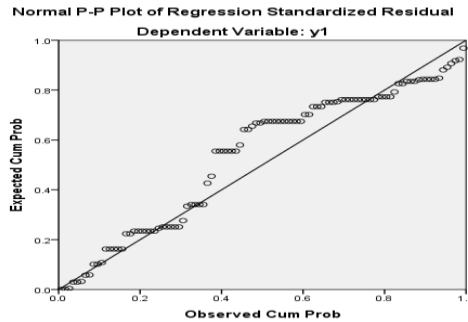
Coefficients ^{a,b}						
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	X1	.125	.180	.129	.693	.007
	X2	.163	.160	.172	1.022	.000
	X3	1.053	.275	1.171	3.834	.001
	X4	.322	.247	.370	1.302	.009
	X5	.402	.292	.427	1.375	.006
	X6	.106	.201	.118	.526	.005

a. Dependent Variable: y1

b. Linear Regression through the Origin

كما ويمكن معرفة اعتدالية التوزيع الأخطاء العشوائية وذلك من خلال فحص الشكل البياني للاحتّمالات التجميعي المشاهد والاحتّمالات التجميعي للبواقي (الاخطاء العشوائية).

الشكل رقم (3) يمثل اختبار توزيع البواقي طبيعيا



افضل نموذج (اي ان المتغيرات المستقلة تفسر 96%) تؤثر في المتغير التابع (y_1) اي ان ما تبقى يعتبر من الاخطاء العشوائية في اختيار الاجابة المحددة او يعزى الى اخطاء غير معروفة

اما بالنسبة لقياس تأثير فقرات المحور الثاني على المحور الثالث (إدارة الارباح) (y_1) واختيار الانموذج الافضل للبيانات تتين ان قيمة $R^2 = 0.969$) والذي يعنى (معامل تحديده

اذ بلغت قيمتها (4%) وكما موضح في الجدول ادناه :
الجدول رقم (4) يبين معايير افضل نموذج انحدار

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.984 ^a	.969	.968	.725	1.812

a. Predictors: x4, x2, x3, x1,x5,x6

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Squa which include an intercept.

c. Dependent Variable: y1

d. Linear Regression through the Origin

كما وقد بلغ مُستوى المعنوية (0.000) وهو اقل من (0.05) مما يدل على وجود فروق معنوية وان الانموذج يمثل الظاهرة المدروسة تميلاً دقيقاً . وكما موضح في الجدول ادناه :

الجدول رقم (5) يبين جدول تحليل التباين

ANOVA^{a,b}

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1589.492	4	397.373	755.279	.000 ^c
	Residual	50.508	96	.526		
	Total	1640.000 ^d	100			

a. Dependent Variable: y2

b. Linear Regression through the Origin

c. Predictors: x4, x2, x3, x1

d. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

الوكلاء والاصيل له نسبة تأثير (0.53) عند مستوى دلالة معنوية اقل من (0.05) ، وعدم وجود تماثل بالمعلومات التي يقدمها المدراء بمستوى تأثير (0.204) عند مستوى دلالة معنوية اقل من (0.05) ، أما عند لجوء المدراء الى القروض من اجل تمّ ويل المشاريع ذات المخاطر العالية وأضهار الشركة بمستوى ارباح عالية له تأثير

كما ويمكن قياس تأثير كل فقرة من فقرات المحور الاول على المحور الثالث اذ يبين الجدول ادناه التأثيرات لكل من المتغيرات، اذ بلغ تأثير التزام المدراء بتحمل المخاطر مما يساعد على اتخاذ القرارات التي تقلل من حجم المخاطر بمستوى تأثير (0.002) بمستوى معنوية اقل من (0.05) اما بالنسبة لاختلاف الحاصل بالتفضيلات لدى

بنسبة (0.351) عِنْد مُسْتَوَى دلالة معنوية أقل مِنْ (0.05) ، وان اي شروط وتعهدات توضع في العقد بَيْنَ الوَكِيل والاصيل تؤثر بنسبة (0.416) عِنْد مُسْتَوَى دلالة معنوية أقل مِنْ (0.05) ، هناك أهداف ومَصَّ الح مشتركة بَيْنَ الوَكِيل والاصيل ومهما اختلفت ادواتها في تحقيق هذه الاهداف تؤثر بنسبة (0.053) عِنْد مُسْتَوَى دلالة معنوية أقل مِنْ (0.05) .

جدول رقم (6) يبيِّن معاملات النموذج ومدى تأثيرها

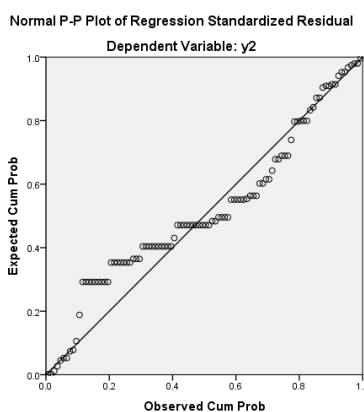
Coefficients ^{a,b}					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
X1	.002	.217	.002	.010	.002
X2	.053	.171	.057	.308	.001
X3	.204	.132	.185	1.542	.000
X4	.351	.226	.375	1.555	.007
X5	.416	.251	.396	1.657	.005
X6	.058	.185	.063	.314	.007

a. Dependent Variable: y1

b. Linear Regression through the Origin

ويمكن معرفة اعتدالية التوزيع الأخطاء العشوائية وذلك مِنْ خِلال فحص الشكل البياني للاحتَمَّال التجميعي المشاهد والاحتَمَّال التجميعي للبواقي (الاخطاء العشوائية) .

الشكل رقم (4) يمثل اختبار توزيع البواقي طبيعياً



المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. أن توفر نظام حوكمة جيد يضمن حقوق أصحاب المصالح والمساهمين وكذلك الحد من إدارة الأرباح ، وزيادة الثقة لدى المساهمين وأصحاب المصالح بان المدراء سوف يقومون بأعمالهم ويتخذون القرارات وفق المصلحة المشتركة .

2. أن التطبيق الصحيح لمبادئ وقواعد وآليات الحوكمة في الشركات يتحقق من خلال الإفصاح الجاد والشفاف عن جميع المعاملات المالية والغير المالية تساعد في ضمان اصحاب المصالح، يتطلب رفع كفاءة عمل نظام الرقابة الداخلية والذي يسهم بالنتيجة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح.

3. يجب توجيه الشركات بتطبيق آليات حوكمة الشركات خصوصا بعد دخول الشركات الاستثمارية لان الحوكمة تضمن الشفافية والإفصاح عن المعاملات المالية والغير مالية .

4. هناك توافق بين حوكمة الشركات ونظريّة الوكالة للحد من إدارة الأرباح وتقليل مخاطرها من خلال توحيد المصالح بين المدراء وأصحاب المصالح من خلال تحديد الصلاحيات والمسؤوليات وتوزيع المخاطر بين الاطراف.

5. من أجل ضمان نجاح تطبيق حوكمة الشركات وفاعلية تنفيذ آلياتها للحد من إدارة الأرباح يجب متابعة تنفيذ هذه آليات والاشراف عليها، كذلك مراجعتها بشكل دوري والتأكد من ملائمة آلياتها لظروف المحيطة بالشركة.

ثانياً : التوصيات

1. أن تقوم إدارة الشركات وغيرها من أصحاب المصالح من تفعيل آليات الحوكمة في الشركات

خصوصا في ما يتعلق بتوفير شروط الاستقلالية لأعضاء مجالس الإدارة ومنح الصلاحيات للمدراء ومراقبة وضع استراتيجيات الشركة على الامد الطويل.

2. تطبيق الإجراءات الرادعة على المديرين التنفيذيين الذين يمارسون أساليب إدارة الأرباح و ابرام العقود يحدد العمولات والمكافآت التي يتقاضونها والتأكد من عدم ارتباط هذه العمولات والمكافأة مع الأرباح.

3. ضرورة توفير الإجراءات التي تكفل تطبيق آليات تنفيذ ادوات الحاكمية والمتضمنة (التدقيق الخارجي ، والداخلي ،ولجته التدقيق ،ومجلس الاداره) لتقليل الفجوة بين مصالح الأطراف ذات العلاقة في نظريه الوكالة من خلال عمل المدراء التنفيذيين و تشكيل اللجان الخاصة بتعيين المديرين التنفيذيين، فضلا عن الإفصاح عن جميع العمليات المالية والغير المالية .

4. أن نجاح تفعيل دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح في ظل نظرية الوكالة لا يقتصر على تطبيق آلياتها وانما توفير البيئة المناسبة لتطبيق هذه آليات لدعم فاعليتها وهذا لن يتحقق إلا بالتعاون بين الإدارة وأصحاب المصالح.

المصادر

1. Zttoni, Alessandro and Judge, William ((Corporate Governance and Initial Public Offerings)) An International Perspective , Cambridge University Press 2012, First published 2012

2. العيساوي ، عوض خلف دلف والحيالي ، صدام محمد محمود ، الكسب، علي أبراهيم حسين ((دور الافصاح المحاسبي في حوكمة الشركات)) مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية / جامعة تكريت كلية الادارة

Publishing Limited Glensanda House
Montpellier Parade Cheltenham Glos
GL50 1UA UK.

9.Naciri.A ((Corporate Governance
Around the World)) First published 2008,
This edition published in the Taylor &
Francis e-Library, 2008.

10.Greuning, Hennie van and
Bratanovic,Sonja Brajovic((Analyzing
Banking Risk A Framework for Assessing
Corporate Governance and Risk
Management)) 2009 The International
Bank for Reconstruction, Th ird edition
April 2009.

11.Keasey, Kevin and Thompson, Steve
and Wright, Mike ((Corporate overnance
Accountability, Enterprise and
International Comparisons)) 2005, John
Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern
Gate, Chichester, West Sussex PO19
8SQ, England.

12.Ronen, Joshua and Yaari, Varda
((EARNINGS MANAGEMENT))
Emerging Insights in Theory, Practice,
and Research , 2008 Springer
Science+Business Media, LLC.

13.المشهداني ، بشرى نجم عبدالله و الفتلاوي ، ليلي
ناجي مجيد ((المدخل المعتمد في قياس إدارة أرباح
الشركات وأثر أليات الحوكمة في تخفيضها)) مجلة
الادارة والاقتصاد / العدد (93) 2012 ، ص ص (26 – 56) .

14.Tsai, Chih-Fong and Chiou, Yen-Jiun
((Earnings management prediction: A pilot

والاقتصاد /المجلد (4) العدد (11) 2008 ، ص
ص (127 – 144) .

3.بالجزراوي ، أبراهيم محمد علي و خضير ، بشرى
فاضل ((تقويم حوكمة الشركات والياتها الداخلية في
القوانين والتشريعات العراقية)) مجلة بغداد للعلوم
الاقتصادية الجامعة العدد (40) 2014 ص ص(255 –
278) .

4.الرحيم ، علاء جميل مكط ((دور أليات الحوكمة في
الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية)) دراسة
تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة ((
مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية / المجلد (17)
(العدد (1) 2015 ص ص (152 – 180) .

5.Galbreath,Jeremy((Corporate
Governance Practices that Address
Climate Change: an Exploratory Study))
Business Strategy and the Environment,
Business Strategy and the Environment,
2009 John Wiley & Sons, Ltd and ERP
Environment,pp(335–350) .

6.Speckbacher, Gerhard ((Nonprofit
Versus Corporate Governance: An
conomic Approach)) NONPROFIT
MANAGEMENT & LEADERSHIP, vol. 18,
no. 3, Spring 2008 Published online in
Wiley InterScience,pp(295–320) .

7.Lessambo, Felix I.((The International
Corporate Governance System)) Audit
Roles and Board Oversight , Felix I.
Lessambo 2014, First published 2014.

8.Mallin, Christine A.,((Handbook on
International Corporate Governance))
Country Analyses, Christine A. Mallin
2006, Published by Edward Elgar

DEEHANI((Financial Contracting, Governance Structures and the Accounting Regulation of Islamic Banks: An Analysis in Terms of Agency Theory and Transaction Cost Economics)) Journal of Management and Governance 2, 1998,pp(149-170).

22.Urban, Markus P.((The Influence of Blockholders on Agency Costs and Firm Value)) Springer Fachmedien Wiesbaden 2015.

23.شبير، ماهر أسامة نايف ((أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف نظرية الوكالة)) رسالة ماجستير غير منشورة / الجامعة الاسلامية بغزة / كلية التجارة / ماجستير محاسبة وتمويل 2017 .

24.التميمي ، عباس حميد يحيى ((أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة)) رسالة دكتوراه غير منشورة / جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد 2008 .

study of combining neural networks and decision trees)) Expert Systems with Applications 36 (2009) pp 7183-7191, journal homepage: www.elsevier.com/locate/eswa.

15.Diri, Malek El ((Introduction to Earnings Management)) Springer International Publishing AG 2018.

16.صقور ، رنا علي ((دور الافصاح المحاسبي في الحد من الممارسات إدارة الأرباح)) رسالة ماجستير غير منشورة / جامعة دمشق / كلية الاقتصاد 2014 .

17.اللوزي ، خالد محمد ((أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الاسهم)) رسالة ماجستير غير منشورة / جامعة الشرق الاوسط / كلية الاعمال / قسم المحاسبة والتمويل 2013 .

18.كانة ، محمد موري ((دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات)) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم القرى /كلية الشريعة والدراسات الاسلامية / قسم المحاسبة 2014 .

19.Rungtusanatham, Manus and Rabinovich, Elliot and Ashenbaum, Bryan ((VENDOR-OWNED INVENTORY MANAGEMENT ARRANGEMENTS IN RETAIL:AN AGENCY THEORY PERSPECTIVE)) JOURNAL OF BUSINESS LOGISTICS, Vol. 28, No. 1, 2007 ,pp (111- 135).

20.صابر ، بو الجذري ((دور آليات الحوكمة في اتخاذ القرار المالي)) رسالة ماجستير غير منشورة / جامعة محمد خيضر / كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير / 2015 .

21.ARCHER, SIMON and ABDEL KARIM, RIFAAT AHMED and AL-